العراق

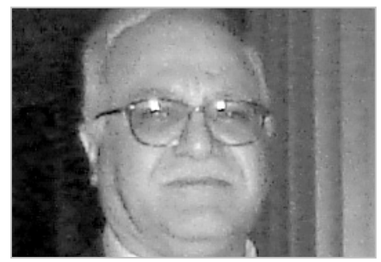

بقلم:د. مظهر محمد صالح

الدولة الريعية..والتحول من اقتصاد المعونة إلى اقتصاد الإنتاج

مستشار البنك المركزي العراقي

ينصرف مفهوم الدولة الريعية إلى هيمنة الدولة على مصادر الدخل الوطني الرئيسة ولاسيما تلك التي يرتبط نشاطها بظروف الطلب الخارجي وتقلباته، بغض النظر عن القدرات الإنتاجية لذلك المصدر. وإذا كان النفط هو أنموذجًا للاقتصاد الريعي المركزي الذي تهيمن عليه الدولة في العراق، ويشكل قرابة 70% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الدولة باتت تمتلك مصدر الدخل الرئيسي، ومركز ثروة البلاد الوطنية بلا منازع.

وعلى الرغم من ظهور أنموذج اقتصاد السوق وإشاعة المشاركة السياسية الديمقراطية، بعد أن ابتعدت البلاد عن أنموذج الاستبداد الشرقي السابق والقائم على استحواذ السلطة السياسية المركزية على الفائض الاقتصادي - من الناحية النظرية على أقل تقدير - فإن المشاركة السياسية تعد وسيلة مهمة توظف من اجل استقرار المجتمع واستمرار تطوره بما يؤدي إلى إحداث تأثير بالغ في اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. إلا أن الفلسفة الاقتصادية السائدة وسلوكيات الإنفاق في الموازنات العامة للبلاد مازالت تمثل أنموذجًا للدولة الريعية المركزية.

إن التوصيف السياسي لدالة الرفاهية الاجتماعية في إطار ديمقراطية السوق للاقتصاد الريعي قد ولد كلفة باهظة الثمن، هي كلفة الديمقراطية التي جسدتها تكاليف عوامل الإنتاج، فقد أدى الدعم والتشغيل غير المنتج لقوى الشعب العامل إلى تفكك الارتباط بين تكاليف عوامل الإنتاج وإنتاجيتها الحقيقية.

إن إشكالية الدعم في الموازنة العامة بهذا النطاق الواسع، أدت إلى تعاظم التكاليف الحقيقية للمشاريع التي يقوم بها القطاع الخاص، وعلى نحو يفوق القيمة الاستيرادية لمثيلاتها، مما جعل النشاط الإنتاجي في معظمه يفتقر للجدوى الاقتصادية من إنتاجه. وعلى هذا الأساس، فأن العدد الفعلي من العاطلين عن العمل الذي يزيد على 1.3 مليون عامل - من اصل 8 ملايين عامل، وهي نسبة تزيد على 15% من إجمالي قوة العمل - ترتفع إلى 40% إذا ما أضفنا البطالة المقنعة - أو الاستخدام الناقص بين صفوف الشعب والبالغ 25% من قوة العمل الإجمالية - في وقت ما زال فيه القطاع الحقيقي يعاني من تدني في معدلات إنتاجيته، وتعطل في مستوى إنتاجه، الذي تشير إليه حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية سلعية في الاقتصاد، لاسيما قطاع الصناعة التحويلية الذي يساهم بحوالي 1.5% في الناتج المحلي الإجمالي، على خلاف معدلاته التاريخية التي بلغت 9%. في حين تدنت مساهمة الإنتاج الزراعي لتبلغ 5%، بينما كانت مساهمتها التاريخية قبل خمسة عقود حوالي 22%. وإذا ما أدركنا درجة اختلال التوازن بين قطاع الإنتاج السلعي، وقطاع الخدمات التوزيعية، فيمكن ملاحظة أن القطاع النفطي الذي بات يحتل وحده نسبة قدرها 70% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي لا يضم من قوة العمل إلا 2%، في حين أن 98% من قوة العمل تتزوي في نشاط إنتاجي سلعي وخدمي لا تتعدى مساهمته 30% من الناتج المحلي الإجمالي. وعند استبعاد القطاع النفطي من تركيب معادلة الاقتصاد الوطني فإن مساهمة الخدمات في مكونات الناتج المحلي الإجمالي ستزيد على 60%، مما يشير إلى حقيقة واحدة، ان الاقتصاد العراقي بات اقتصادًا خدميًا ضعيف الإنتاج والتنوع، تغلب عليه نشاطات خدمية هشة التكوين. وتأتي خطورة مثل هذه الاختلالات عبر الاتجاهات الآتية:

سيادة قطاع الخدمات دون توافر جهاز إنتاجي متطور ومرن، مما يعني توليد دخول نقدية تمثل قدرات شرائية تزيد من ضغوط الطلب. وإزاء عجز الإنتاج المحلي لمواجهته، يتمدد الطلب على السلع المستوردة للتعويض، مما يضع ضغوطًا قوية على ميزان المدفوعات، ويرفع من درجة تزايد الاعتماد على الخارج.

إن سيادة قطاع الخدمات الهامشية في مكونات النشاط الاقتصادي باتت معروفة في تأثيراتها السلبية على تكوين سوق العمل العراقية وقدراتها في التوظيف والاستخدام، إذ لا يضم قطاع الخدمات

اقتصاد العراق الريعي المتحول نحو اقتصاد السوق، بات بأمس الحاجة إلى توليد نظام اقتصادي جديد، تتحول فيه الدولة من كونها دولة ريعية ديمقراطية راعية، إلى دولة ريعية ديمقراطية مساهمة.

إذا كان النفط يمثل أنموذجًا للاقتصاد الريعي المركزي الذي تهيمن عليه الدولة في العراق، ويشكل قرابة 70% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الدولة باتت تمتلك مصدر الدخل الرئيسي، ومركز ثروة البلاد الوطنية بلا منازع.

قطاع الصناعة التحويلية يساهم بحوالي 1.5% في الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت معدلاته التاريخية تبلغ 9%.

من الأهمية بمكان إدارة جانب من عوائد النفط عبر صناديق للثروة السيادية، تؤمن قدرات عالية في توفير دخل إضافي يمثل حق الجيل القادم في التمتع بثمار الثروة النفطية الحاضرة.

تدنت مساهمة الإنتاج الزراعي لتبلغ 5%، بينما كانت مساهمتها التاريخية قبل خمسة عقود حوالي 22%.

الهامشية سوى مهن ونشاطات تنتمي إلى خدمات ضعيفة الإنتاجية ولكنها تستوعب في الوقت الراهن 50% من قوة العمل العراقية التي يعمل جلها خارج نطاق تخصصاته المهنية، وهي نتاج لتدهور أجيال صناعية كانت تضمها مصانع العراق ومعاملها المدنية، قبل أن تنتهي إلى سوق العمل غير المنظمة. كما أن غالبية العاملين فيها يعيشون على مستوى خط الفقر، ويحققون دخلاً بحدود 2 دولار يوميًا، مما يشير إلى أن أكثر من مليون معيل هم عند خط الفقر، وبهذا تؤشر سوق العمل غير المنظمة إلى مدى تغلغل قطاع الخدمات ضعيفة الإنتاجية في جسم الاقتصاد العراقي. إذ يلحظ أن لهذا القطاع الهامشي القدرة على التوسع والاستيعاب المستمر لقوة العمل التي تفرزها سوق العمل المنظمة، مما يعني تدهورًا مستمرًا في إنتاجية قطاع السلع والخدمات الذي يولد بدلاً من ذلك ضغوطًا تضخمية مضاعفة. واللافت للنظر، أن أسعار الخدمات الأساسية بدأت تلاحق أسعار السلع المحلية والمستوردة وتتطابق معها بصورة مذهلة، بعد أن كانت تتباطأ لسنوات عند ملاحقتها لأسعار تلك السلع. وعلى هذا الأساس بدأت أسعار الخدمات تتزايد بمستويات تجارية، وعلى رأسها خدمات الإيواء وإيجار الدور السكنية. إذ إن نقصًا حادًا في عرض الوحدات السكنية بات يمثل الأساس في إعادة تشكيل الظاهرة التضخمية، التي تدفع بها فجوة السكن المقدرة بأكثر من 3 ملايين وحدة سكنية.

إن النشاط الإنفاقي المتزايد الذي تولده الموازنة العامة دون استجابة مناسبة للجهاز الإنتاجي المحلي، قد أمسى بالضرورة القوة الدافعة لنمو الضغوط والاتجاهات التضخمية في البلاد التي تترك آثارها السالبة على حركة الإنتاج المحلي، ومستويات المعيشة، وقدرات الفرد الشرائية، ومن ثم الإخلال بمقومات الاستقرار الكلي، آخذين بالاعتبار أن نسبة النفقات التشغيلية مازالت تقارب 80% من مكونات الموازنة العامة للبلاد. وبهذا فأن قوى الصرف الهيكلية لتلك الموازنة من رواتب وأجور ونفقات تحويلية مختلفة

باتت تفوق نسبتها 100% من الناتج المحلي الإجمالي (عدا النفط)، مما يعني أنها تمول من القطاع الريعي بشكل مباشر، خصوصًا إذا ما عرفنا أن مساهمة الضرائب بأشكالها كافة لا تتعدى 1% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة.

تعد البنية التحتية المادية من أساسيات التكوين الرأسمالي الثابت، والتي غدت مندثرة إلى حد بعيد بسبب تعرضها إلى التخريب والإهمال عبر أكثر من ثلاثة عقود من الصراعات الإقليمية والداخلية. لذا فأن إعادة تأهيلها تعد أساسًا من أساسيات التنمية المستدامة، وتتطلب تكاليف تعادل خمسة أضعاف قيمتها في العام 1980، البالغة 35 مليار دولار، مما يعني أن ثمة قيد للنهوض الشامل بها يتطلب مبالغ مادية لا تقل عن 150– 200 مليار دولار، لكي تسد نصف احتياجات البلاد لخدماتها.

لما تقدم، فإن دالة الرفاهية الاجتماعية في اقتصاد العراق الريعي الراعي المتحول نحو اقتصاد السوق، باتت بأمس الحاجة إلى إعادة توصيفها مجددًا في إطار رؤية سياسية اقتصادية تؤدي إلى توليد نظام اقتصادي عراقي جديد، تتحول فيه الدولة من كونها دولة ريعية ديمقراطية راعية، إلى دولة ريعية ديمقراطية مساهمة، توفر الكفاية والعدالة من خلال إطلاق الوظيفة الاجتماعية لرأس المال المنتج عبر توليد قطاع خاص صديق للدولة، يساهم في بناء التنمية، وعبر رؤية جديدة للمشاركة المجتمعية التي تقود إلى صناعة فضاء من الشركات الخالقة للسوق، تؤدي الدولة فيها وظيفة المساهم والمؤازر، والتحول من اقتصاد المعونة إلى اقتصاد الإنتاج.

وعبر هذه الآلية ستوظف موارد البلاد الريعية توظيفًا منتجًا مولدًا للعدالة ومعظمًا للإنتاجية، بدلاً من الانغماس في الاستهلاك المفضي إلى إشاعة الركود والبطالة. آخذين بالاعتبار أهمية إدارة جانب من عوائد النفط عبر صناديق للثروة السيادية، تؤمن قدرات عالية في توفير دخل إضافي يمثل حق الجيل القادم في التمتع بثمار الثروة النفطية الحاضرة، لكونها موردًا ناضبًا، وتحقق في الوقت نفسه استمرار فكرة التوازن بين العدالة والكفاية للجيل القادم وليس للجيل الحالي فحسب.

الاقتصاد العراقي بأمس الحاجة إلى صناعة فضاء من الشركات الخالقة للسوق، تؤدي الدولة فيه وظيفة المساهم والمؤازر، والتحول من اقتصاد المعونة إلى اقتصاد الإنتاج.. لتوظيف موارد البلاد الريعية توظيفًا منتجًا مولدًا للعدالة ومعظمًا للإنتاجية، بدلاً من الانغماس في الاستهلاك المفضي إلى إشاعة الركود والبطالة.